

التكافل الاجتماعي
في الإسلام

تأليف

الشيخ محمد أبو زهرة

التكافل الاجتماعي في الإسلام

هذا هو موضوع كتاب اليوم أو خط عريض من خطوط الشريعة الإسلامية . كتاب (التكافل الاجتماعي في الإسلام) لمؤلفه الأستاذ الجليل الشيخ (محمد أبو زهرة) تعميق لمفهوم التضامن الاجتماعي على ضوء الشريعة الغراء بأسلوب علمي «فكم من كتب عالجت الاشتراكية، ولكنه علاج مرسوم بمعنى أن أصحابها عندهم فكرة جاهزة يريدون سندا لها من الدين أو تطبيقا سابقا . وهنا يضطرون إلى افتعال التخريج والتفسير مع أن الاشتراكية الحقّة معنى إنساني نبيل إذ يستهدف تحرير الإرادة الإنسانية من رق الاستغلال والاضطرار والقهر والتبعية، ولكن الشيخ (محمد أبو زهرة) يستهدف استاذًا لمادة الشريعة الإسلامية يعرف جوهرها ومراميها وأسرار حكمتها فهو يعرفنا بها تعريف المتمكن المصدق ويناقش على هديها مختلف الآراء والنظريات والمذاهب ثم يرجح ما يلتقى مع روحها منه في جهارة الحق لا تعرف موارد أو جمجمة فالكتاب من هذه الناحية (ثقة) يعتد به، وما بالقليل أو الهين الشأن أن يكون الكاتب صادقًا وأمينًا.

استهل الأستاذ الجليل كتابه بالتنويه بضرورة «الرأى العام» فالإسلام (جاء لإيجاد مجتمع فاضل تتعاون فيه كل القوى بحيث لا يطغى فريق على فريق وأول مظهر للمجتمع الفاضل في الإسلام، هو وجود رأى عام فاضل يتعاون على الخير ودفع الشر...ص ٩ .

وأن الرأى العام له رقابة نفسية فإذا صلح هذب الآحاد والجموع وإذا فسد وتقاوس، فسد المجتمع . (وإن الجماعة كلها تكون أئمة إذا رأت الشر يسير رافعا رأسه وسكتت عنه ..

وأن الأمة كلها تعتبر مشتركة مع الأثمين إذا رأت الإثم ولم تعمل على منعه، ولقد ذم القرآن الكريم بنى إسرائيل لأنهم أفسدوا مجتمعهم بترك الأثمين يرتعون في إثمهم من غير أن ينهوههم.. «لعن الذين كفروا من بنى إسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم، ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون، كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه، لبئس ما كانوا يفعلون» (١) -ص ١٠٩

ووسيلة الاسلام إلى إيجاد مجتمع فاضل: الحياء، والاستتار، فالحياء قيد اجتماعي نفسي، والاستتار حصر للشر (قد تكون العقوبة علنية، ولكن الجريمة يجب ألا يعلم أمرها إلا مع عقوبتها لأن إعلانها يفسد الجو الخلقى.. للمجتمع.. ولذلك اعتبر الإسلام من يرتكب جريمة ويعلمها قد ارتكب جريمتين: جريمة الارتكاب وجريمة الإعلان) -ص ١١

ثم تكلم عن الفردية والجماعية في الإسلام على ضوء النظامين السائدين في العالم الآن وانتهى من حديثه بالقول: إن الإسلام (لا يأخذ بأى النظامين جملة أو تفصيلاً، فهو لا يمحو حرية الإنتاج الفردي ولا يمكن تلك الحرية من كل شيء) (ص ١٤).

فحرية الإنتاج، والحرية الشخصية بكل ضرورها وحرية الملكية الفردية كلها كفلها الإسلام للفرد على ألا يضر الغير وإلا قيد الحق تقييداً مدنياً.

والعبادات في الإسلام وإن كانت في ظاهرها علاقة العبد بربه إلا أن الإسلام قصد بها فيما شرعت له، تربية الضمير الاجتماعي الذي يحكم الميول والنزعات قبل أن يحكمها القانون الوضعي الذي قد يوجد في النفس ما يبرر مخالفته. فإذا لم تحقق العادات هذا الهدف البعيد غدت قشوراً بلا جوهر وزيفاً خادعاً.

وفي ضوء هذا الفهم العميق مضى الشيخ محمد أبو زهرة يتحدث عن أركان - الإسلام من صلاة وصوم وحج وزكاة وتطرق من هذا إلى حكمة الإسلام في الكفارات التي هي في جوهرها تكافل اجتماعي.

ثم تحدث عن الحرية الفردية التي تكيفها نفس صاحبها بقيود الواجب قبل أن تقيدها قيود خارجية، وشعوره بحق الناس ووجوب مراعاة مشاعرهم. فإذا لم يتوافر القيدان الداخليان تدخل القانون لا لتقييد الحرية ولكن لتقييد الفهم الخاطيء لها.. لتقييد الانطلاق فيها بغير مراعاة حقها فإن الإطلاق المطلق مقيد للحرية العادلة.

(١) المائدة ٧٨، ٧٩

ثم تحدث عن الملكية باعتبارها (حق أعطاه الله تعالى وحده لعباده في قيود وحدود) ص ٢٣، ولهذا يحترم حق صاحبها فلا تنزع منه.

وقد ناقش المؤلف العالم، الرأى القائل بأن الملكية وظيفة اجتماعية فأقر هذا التعبير على أن يعرف أنها (بتوظيف الله تعالى لا بتوظيف الحكام، لأن الحكام ليسوا دائما عادلين) ص ٢٣، ٢٤

ولكن ولى الأمر العادل (له أن يتدخل لتقرير القيود على الملكية إن لم يلاحظها المالك، وقد أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه تدخل فمنع بقاء الملكية عند المضارة مع تعويض) ص ٢٤.

وضرب المؤلف مثلا واقعة سمرة بن جندب مع الأنصارى في حضرة الرسول، وقصة الضحاك ومحمد بن مسلمة في مجلس عمر.

كما أوضح المؤلف نقطة هامة هي أن الملكية مع ما كفل لها الإسلام من ثبوت واحترام فإن الحقوق التى تجب عليها تتزايد فى الظروف القاهرة كالسفر أو المجاعة بما يقرب من إشاعتها وتعميمها تحقيقا للتكافل الاجتماعى الذى يستهدفه الإسلام فى أحكامه وعباداته على السواء. وهنا ضرب المؤلف مثلا (سنة الرمادة) فى عهد عمر ابن الخطاب).

إن ملاك الرأى فى الملكية أنها حق للأحاد فى الحدود التى أشار إليها الدين، وهى بهذا (من قبيل احترام الشخصية الإنسانية، حتى لا يكون الأحاد كالجماد، ويكون البناء الاجتماعى كالأحجار بعضه بجوار بعضه من غير إرادة إنسانية).

إن الإسلام لم يأت لتنظيم الدولة فقط، او فرض سلطانها على كل شىء، بل جاء لإيجاد مجتمع تتلاقى فيه الإرادات الإنسانية الحرة نحو هدف واحد وهو إقامة مجتمع سليم قوى، لا تفنى فيه قوة أخرى) ص ٢٦.

ثم فصل المؤلف البيان فى الأموال التى يجوز امتلاكها والتى لا يجوز فيها الامتلاك وهو تفصيل طويل مدعم بالأسانيد الفقهية وهو مع التدعيم يناقش ويرجح. ثم تكلم بتفصيل آخر عن ملكية الأراضى ومقدار قوة اليد عليها أمى يد اختصاص أم يد ملكية تامة. وقد رجع بأصول هذا الموضوع إلى عصر النبوة والفتح. وأبان وجوه الرأى فيه بعد النبى من خلفاء وفقهاء. ثم تحدث عن طرق كسب الملكية الأربعة من زرع وإحياء موات

الأرض، وعمل، ومخاطرة للكسب والخسارة ورابعها: الانتظار ووضح «كلاً» مبينا حكم الإسلام فيها وهو حكم إقرار فيما يتعلق بالثلاثة الأولى، ومنع للرابع أى الانتظار لتعارضه مع التكافل الاجتماعى، غاية الإسلام الأولى.

ثم أنشأ فصلا مستقلا عن قيود الملكية المانعة مثل الضرر المؤكد الوقوع والضرر الذى يغلب على الظن وقوعه، والضرر الكثير غير الغالب. أما إذا كان الضرر الناجم عن الحق الخاص قليلا (فالحق باق على أصل المشروعية، لأن ضرر المنع ضرر مقطوع به بالنسبة لصاحب الحق، وهو صاحب الإذن الخاص فلا يلتفت إلى الضرر القليل.. والشرع الإسلامى فى مقرراته اعتبر غلبة المصلحة ولم يعتبر ندرة الضرر أو قلته) ص ٦٦.

وقد استند المؤلف فى هذا إلى كتاب (الموافقات) للشاطبى..

ثم تكلم الشيخ أبو زهرة عن ميراث الملكية فأبان أن (الحقوق فى الشريعة- الإسلامية تورث مادامت قابلة لأن تنتقل من ذمة إلى ذمة، وتختلف ذمة ذمة أخرى فى الأموال) ص ٦٧. وكيف أن النبى - صلى الله عليه وسلم - (عد الموارث نصف العالم الإسلامى) ص ٦٧.

كما أبان حكمة الشارع الإسلامى فى جعل الوراثة فى الأسرة مجتمعة مع أولوية بعضها على بعض وهى حكمة أجل وأكرم من نظرية الشيوعيين ونظرية الافراديين وكلاهما اطراح للأسرة.

ثم تحدث الشيخ الجليل عن عدالة التوزيع الإسلامى للميراث ومنطقه فيه... «أن نتمسك بالإسلام،

ثم انتقل الكتاب إلى الحديث عن التعاون لدفع أضرار العجز فالإسلام دين التكافل الاجتماعى عالج العجز فى الأسرة بـإلزام الوارث بالنفقة ومن إنسانية الإسلام وجوب النفقة مع اختلاف الدين إذا كانت نفقة الأصول والفروع (المذهب الحنفى)

ومن أصالة الإسلام فى هذا الباب أن أوجب النفقة على الأسرة أو الدولة لطالب العلم ذى الموهبة التى (تمكنه من السير فيه إلى أقصى مراحل لأن المواهب يجب أن تظهر) ص ٧٤

ومن نبه في هذا الباب أنه حين عرف من تجب عليه النفقة بأنه ذو اليسار الكسوب، لم يشترط أن يكون الولد بالنسبة لأبويه متيسرا لكي يجب أن يعينهما في شيخوختهما بل الشرط فقط القدرة على العمل فمن لا يسوغ التأفف منهما لا يجوز تركهما جائعين. ومن لفئات التفتين الإسلامى أن قضايا النفقات تكون من غير رسوم تدفع كما هو المقرر فى الفقه الإسلامى.

وكما أوجب الإسلام النفقة للعاجز على ذوى الفضل من أسرته فقد أوجبها على الأسرة الكبرى وهى المجتمع ممثلا فى الدولة إذا لم يكن فى القرابة قاصيها ودانيها من يستطيع الانفاق على الفقير العاجز. وهنا يقول المؤلف العالم.

(وإذا لم تقم الدولة بواجبها فى ذلك فإن القضاء يحكم عليها ويلزمها كما قرر الفقهاء وذلك مبدأ لم يسبق به الإسلام) ص ٧٦

ثم فصل الحديث عن (الزكاة) التى شرعت فى الإسلام فى السنة الثانية من الهجرة ومن مصادرها وأحكامها ومصارفها وهى ثمانية قال الإمام الشافعى بتوزيع الزكاة بينها بغير إغفال.

وفى كل ناحية لابد للفقهاء الإسلامى من لفنة. ولفنته فى باب الزكاة أنها (تصرف فى البلد الذى جمعت فيه، ولا تنقل إلى غيره من بلاد الدولة الإسلامية إلا بما يفيض عن حاجات هذا البلد وما يفيض عن المجموع يصرف فى الجهاد فى سبيل الله) ص ٩٥.

وفى الصفحات الأخيرة من الكتاب تحدث المؤلف عن ألوان من التكافل فى المجتمع الصغير كالبيت والحقى والقرية. فأبان حرمة الجوار فى الإسلام وحب الإخاء حتى غدا الإخاء منذ لقاء المهاجرين بالأنصار، قرابة اجتماعية. ثم تحدث عن المبادئ التعاونية التى أقرها الإسلام ومنها تعاون أهل كل قرية فيما بينهم فى سداد الخراج وغيره وقد استنتت مصر هذه السنة فى أول الفتح الإسلامى وقد أوضح المؤلف مزايا هذا النظام بل دعا إليه على أساس (أنه اختياري توجيهى لا إجبار فيه يودى إلى ذهاب الأحقاد بين الزراع، فلا يحرق واحد زرع أخيه لأنه زرعه ولا يقتل ماشية أخيه لشعوره بالأخوة الكريمة من غير ما إكراه) ص ٩٩

وفى الختام تحدث عن الكفارات والندور وألوان من الصدقات اللازمة والصدقات المنثورة والوقف.

وخير ما يقال فى الكتاب ما ختم به صاحبه القول. فهو (نظرات فى التكافل الإسلامى ويلاحظ أن فيها توزيعاً لمصادر القوى فى الدولة بحيث لا تطفى فيها قوة على قوة، وفيها تمكن الجميع من أن يعملوا بمقدار طاقتهم مع احترام الحقوق الخاصة التى لم تتجاوز الحدود المرسومة من الشارع، ثم كان فيها التأمين الاجتماعى على أوسع مدى من غير إرهاب لأحد) ص ١٠٥.

وحسب الإسلام قدرة وصلاحية تأصيله هذه القواعد كلها على هدى الفطرة السليمة النقية وعلى ضوء صالح الفرد والمجموع.